قريباً جداً.. عودة مشفى جراحة القلب إلى «القلب»

٧٠ بالمئة انخفاض حالات «كورونا».. وحدوث استقرار في المنحنى الوبائي

| هادي بك الشريف

أحدث تحويل مشفى جراحة القلب الجامعي لاستقبال مرضى فيروس كورونا، إلى حد ما نوعاً من الضغط على بعض المشافي التخصصية لإجراء القساطر أو العمليات القلبية وتحديداً «مشفى الباسل»، وخاصة أنه تقرر خلال الفترة الماضية تحويل جميع الحالات المرضية التي كانت تراجع (جراحة القلب) إلى مشفيي «الأسد الجامعي» التابع لوزارة التعليم العالي، و «الباسل» التابع لوزارة الصحة.

يتزامن ذلك مع تأكيد مديري عدد من المشافي حدوث استقرار في المنحنى الوبائي، مع انخفاض طرأ على الحالات التي تراجع المشفى بنسبة ٧٠ بالمئة، في ظل استمرار مشافي الدولة في استقبال مختلف الحالات المرضية في العيادات والأقسام على اختلافها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير عام مشفى جراحة القلب الجامعي حسام خضر أنه من المقرر اعتباراً من الشهر القادم عودة المشفى إلى وضعه السابق باستقبال مختلف الحالات القلبية والعمليات والقساطر كمركز تخصصي قلبي، وخاصة بعد حدوث استقرار في المنحنى منذ أكثر من ٢٠ يوماً، مبيناً أن لدى المشفى جهازي قسطرة قلبية.

وقال خضر: هناك تراجع في الحالات المراجعة بفيروس كورونا، مشيراً إلى تحويل معظم الحالات «القلبية» التي راجعت المشفى إلى «الأسد الجامعي»، منوهاً بأنه لم يتسبب الأمر بضغط كبير وخاصة وسط عمل عدد من المشافي في دمشق لاستقبال الحالات القلبية.

على نحو متصل بين مدير عام مشفى دمشق «المجتهد» أحمد عباس لـ«الوطن» أن المشفى يستقبل وسطياً بشكل يومي ٥ حالات قسطرة قلبية، كما تجاوز عدد القساطر التي تم إجراؤها منذ بداية العام الـ ٢٠٠ حالة.

وأوضح عباس أن المشفى لا يجري أية جراحة أو عمليات قلبية، وأن مختلف الحالات التي تتطلب ذلك يتم تحويلها إلى المشافي التخصصية سواء لمركز جراحة القلب في المواساة أو الأسد الجامعي، علماً أن لدى المشفى جهاز قسطرة وحيداً.

وأشار مدير عام المشفى إلى أن «الدور» يتعلق بمدى إسعافية الحالة المرضية وتوصيفها، إن كان يتطلب إجراء القسطرة بشكل سريع من عدمه، علماً أن الحالة الطبية هي من تفرض الدور، مبيناً أن الأجور والأسعار بالنسبة للقسطرة في المشفى وغيرها من مشافي الدولة أقل بـ١٠ أضعاف من المشافي الخاصة.

كما لفت إلى أن عدد القبولات والإصابات بكورونا انخفض بنسبة ٧٠ بالمئة، مبيناً أن عدد القبولات اليومية في المشفى تقدر بنحو ٤ حالات وذلك خلال شهر.

من جانبه بين مدير عام مشفى المواساة الجامعي عصام الأمين أنه يتم العمل حالياً لوضع جهاز القسطرة في الخدمة خلال الأشهر القليلة القادمة، مشيراً إلى أن الحالات التي كانت تراجع المشفى لإجراء قسطرة أو أي عملية جراحة قلبية كانت تحول إلى مشفى الباسل، ريثما يعود مشفى جراحة القلب الجامعي لعمله الأساسي.

وأكد وجود انخفاض حالات كورونا بنسبة ٧٠ بالمئة مقارنة مع الفترة الماضية، وعدد القبولات اليومية بين ٤ لـ ٥ حالات، علماً أن المشفى عاد ليستقبل مختلف الحالات المرضية عبر شعبه وأقسامه المختلفة.

بدورها بينت معاون مدير عام مشفى الأسد الجامعي ربيعة النحاس أن هناك حالات مرضية قلبية يستقبلها المشفى سواء بشكل مباشر أم محولة من بعض المشافي، علماً أن لدى المشفى جهاز قسطرة وحيداً، ولكون المشفى لا يستقبل أية حالات تخص (كورونا).

مطالبات أهلية بتسريع العملية على جميع مناطق الحي وإعادة الخدمات إليها

بعد تحقيق «الوطن».. محافظة دمشق تستأنف بشكل خجول إزالة الأنقاض والردم من حي التضامن

| موفق محمد

بعد التحقيق الذي نشرته «الوطن» حول واقع الحال في القسم المحرر من حي التضامن الدمشقي، استأنفت محافظة دمشق، أمس، عملية إزالة الأنقاض والردم من الطرقات والجادات ولكن «بشكل خجول»، وسط مطالبات أهلية بتسريع العملية وأن تشمل كافة مناطق الحي وإعادة الخدمات الأساسية إليها ولو بالحد الأدنى، ليتسنى للمهجرين ترميم منازلهم والعودة إليها.

وبعد أن أنهت المحافظة منذ عدة أشهر، عمليات فتح الطرقات الرئيسية في الجزء الجنوبي من المنطقة الغربية من القسم المحرر، وإزالة الردم بشكل جزئي من طرقاته الفرعية وجاداته وإصلاح شبكتي المياه والصرف الصحي فيه، شهدت «الوطن» مباشرة ورشات المحافظة قبيل ظهر أمس بإزالة الردم والسواتر من الجادات في الجهة الشرقية من المنطقة الغربية الملاصقة للمنطقة الوسطى مع رجاء أهلي أن يتواصل العمل ليشمل المنطقتين الشرقية والشمالية وصولا لكافة المنطقة المحررة وإعادة الخدمات الأساسية لها.

وجاء استئناف محافظة دمشق، لعملية إزالة الأنقاض والردم من الطرقات والجادات في القسم المحرر من حي التضامن، بعد تحقيق نشرته «الوطن» في السادس من الشهر الجاري، تضمن مطالبة مهجري الحي مجدداً، المحافظة والجهات المعنية الأخرى بتنفيذ قرار إعادتهم إلى منازلهم، بعد مماطلة مستمرة منذ نحو عام ونصف العام في تنفيذ قرار العودة.

وحسب ما تحدث به مسؤولون في المحافظة أثناء استئناف عملية إزالة الأنقاض والردم من الطرقات والجادات، فإن العملية ستتم على مراحل وبشكل «يومي ومتواصل»، حيث سيتم بعد انتهاء العمل في الجادات الشرقية من المنطقة الغربية الانتقال إلى المنطقة الوسطى ومن ثم الشرقية ومن ثم الشمالية، وصولا إلى كل مناطق القسم المحرر.

لكن مصادر أهلية موجودة في المنطقة، وفي اتصال مع «الوطن» عصر أمس أكدت أن ورشات إزالة الردم بدأت عملها عند «الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا وأنهته عند الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر»، موضحة أن «إنجاز يوم أمس اقتصر على إزالة الردم من جادة واحدة فقط»!

وذكرت المصادر، أن «ورشات إزالة الأنقاض والردم أكدت أثناء مغادرتها المنطقة أنها ستتابع العمل اليوم، الثلاثاء.

من جهتها، شددت مصادر أهلية أخرى لـ«الوطن» على ضرورة تسريع عملية إزالة الأنقاض والردم من الشوارع وإعادة الخدمات الأساسية للمنطقة من أجل عودة المهجرين إلى منازلهم بأقرب وقت، وقالت: «المهجرون ملوا من الوعود والمماطلة والتسويف بإعادتهم، يريدون الاستقرار في بيوتهم لأن ذلك يخفف عنهم شيئاً من صعوبة الحياة المعيشية من جراء الغلاء الكبير وارتفاع الإيجارات بشكل لا يصدقه عقل».

وتمكن الجيش العربي السوري في أيار ٢٠١٨ من تحرير القسم الجنوبي من حي التضامن بعد أن اجتاحته مجموعات إرهابية أواخر ٢٠١٢ واحتلته نحو ست سنوات وعاثت فيه نهباً وتخريباً وتدميراً، وتشكل مساحة هذا القسم نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي مساحة الحي، كما تبلغ نسبة المنازل الصالحة للسكن التي تحتاج إلى ترميمات بسيطة فيه أكثر من ٨٠ بالمئة من النسبة الكلية للمنازل.

ووفق توثيق سابق لـ«الوطن»، اقتصرت إجراءات المحافظة لتهيئة الوضع لعودة الأهالي، على الجزء الجنوبي من المنطقة الغربية من القسم المحرر، حتى إن عملية فتح الطرقات تمت بشكل جزئي وليس كلياً، على حين بقيت كامل المنطقتين الوسطى والشمالية اللتين تحتلان المساحة الأكبر في القسم المحرر حتى ما قبل يوم أمس منسيتين ونادراً ما تحظيان بجولات المسؤولين والجهات المعنية وورشات الخدمات!

وبينما أصدرت الجهات المختصة نحو ٢٥٠٠ موافقة اعتراض السكان على مخطط الواجهة البحرية: نتيجة المطالبات المتكررة لمالكي العقارات على الواجهة الشرقية للكورنيش البحري بضرورة تصغير مساحات المقاسم التنظيمية المعتمدة بالمخطط التنظيمي الصادر عام ٢٠٠٦ بالقرار رقم ١١٠١ وتنفيذاً للتوجيهات الحكومية لحل هذه المشكلة المزمنة، لفت إلى أنه تم إبرام عقد لإعداد دراسة تخطيطية تنظيمية للواجهة بين مجلس مدينة طرطوس وجامعة تشرين واستهدفت الدراسة المنطقة الممتدة من نهر الغمقة جنوباً وحتى مطعم مشور شمالاً بطول ١٤٠٠م تقريباً والمتضمنة ٢٧ مقسماً تنظيمياً وفق التنظيم المصدق في عام ٢٠٠٦.

ونتيجة الدراسة تم تصغير مساحات المقاسم التنظيمية ليصبح عددها ٨٠ مقسماً بدلاً من ٢٧ وأصبحت مساحات المقاسم تتراوح بين ٢٥٠م٢ و٨٥٠م٢ وعدد العقارات المشكلة لكل مقسم يتراوح بين عقار واحد و٥ عقارات لتقليل التشابكات العقارية بين أصحاب العقارات إلى حدودها الدنيا.

وأضاف: تم استلام الدراسة المعدة من قبل جامعة تشرين وعرضت على مجلس المدينة وصدر قرار المجلس باعتماد الدراسة المعدلة وتم إعلانها لتلقي الاعتراضات وبعد انتهاء مدة الإعلان تمت إحالة الدراسة مع الاعتراضات إلى مديرية الخدمات الفنية للعرض على اللجنة الفنية الإقليمية وفق أحكام المرسوم ٥ لعام ١٩٨٢ وتعديلاته.

وبعد أن اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات صدر محضر اللجنة الفنية الإقليمية الذي ارتأى فيه ممثلا وزارة الأشغال العامة والإسكان أن يتم عرض الموضوع على الوزارة لكون الدراسة اعتمدت أسباباً اجتماعية وعقارية بغض النظر عن الانسجام المعماري بين الكتل الناتجة عن الدراسة والفراغات المحيطة والخلط في الاستخدام في الكتلة الواحدة.

وقال: بالفعل تمت إحالة الإضبارة إلى وزارة الأشغال لبيان الرأي وبناءً عليه قامت الوزارة بإحالة الدراسة التنظيمية المقترحة للكورنيش البحري إلى الشركة العامة للدراسات الهندسية لتقييمها من ضمن أعمالها بما يخص تقييم المدن ذات الأهمية وذلك نظراً لوجود عقد لدراسة الإقليم الساحلي بين هيئة التخطيط الإقليمي والشركة العامة للدراسات الهندسية ومن ضمن أعماله بالمحور العمراني (سكني وصناعي) والمتعلق بتقييم تفصيلي للمدن وللبلديات ذات الأهمية.

وأضاف: ولاحقاً لذلك ورد كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان المتضمن مجموعة من الملاحظات الواجب استدراكها والواردة في كتاب الشركة العامة للدراسات الهندسية.

وتابع مدير الشؤون الفنية: وبناءً على ما سبق تم عقد عدة اجتماعات مع الجهة الدارسة (جامعة تشرين) لمناقشة الملاحظات الواردة في كتاب وزارة الأشغال وذلك في ضوء البند ٩ من المادة الخامسة من العقد رقم ٩٥ لعام ٢٠١٨ التي تنص على التزام الجهة الدارسة بإنجاز جميع التعديلات التي قد يقرها المجلس أو اللجنة الفنية الإقليمية، وتم إعداد كتاب يتضمن رداً على كل نقطة من النقاط المطلوب استدراكها في كتاب وزارة الأشغال مع تأكيد أن التعديل يستهدف منطقة مأهولة ومنظمة سابقاً وأن الأساس في إعداد الدراسة هو حل مشكلة مزمنة تجاوز عمرها ٥٠ عاماً ناتجة عن التشابكات العقارية بين مالكي العقارات المشكّلة لمقاسم الواجهة الشرقية للكورنيش البحري لمدينة طرطوس لاسيما أن عرض المنطقة يتراوح بين ٣٠ و١٣٠ متراً الأمر الذي يتطلب تحقيق المواءمة بين الواقع الذي يفرض نفسه وبين الأسس التنظيمية للوصول إلى الهدف المنشود بحل هذه المشكلة لاسيما أنها تلقى كل الاهتمام من السلطة المحلية والمركزية.

من جهة أخرى أكد لـ«الوطن» مصدر مسؤول في مجلس المدينة أنه سوف يتم الإصرار على الدراسة التي اقترنت أصلاً بموافقة المدينة وعدد من كوادر المحافظة وسوف تؤكد المدينة مرة أخرى رداً على الكتب الواردة إليها من المحافظة والوزارة ضرورة اعتماد الدراسة لأن أي تعديل فيها سيعيدنا إلى المربع الأول!

المحافظة تطالب التنقيد

وبالبحث والمتابعة تبين أن المحافظة أعادت للمدينة ردها الأول من دون إجراء وطلبت التقيد بحاشية المحافظ المسطرة على كتاب المدينة رقم ٣٣٤٣/ص تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ المتضمنة وجوب إعادة النظر بالدراسة وفق الملاحظات المحددة من قبل الدارس بشكل أصولي من خلال محضر موقع من قبل الدارس والمعنيين لديكم تمهيداً للعرض على مجلسكم في ضوء ورود أي تعديلات وفق الملاحظات الواردة بكتاب الوزارة ليصار لاحقاً إلى العرض على اللجنة الفنية الإقليمية.

أخيراً

يبقى السؤال الذي يردده كل مواطن في طرطوس أو زائر لها- وليس أصحاب العقارات الواقعة ضمن هذه الواجهة التي تم تجميدها منذ ١٩٧٦ وحتى الآن- إلى متى ستبقى هذه الواجهة أسوأ وأبشع واجهة على امتداد شواطئ البحر الأبيض المتوسط وربما على امتداد بقية البحار والمحيطات؟

قضية واجهة طرطوس البحرية تعود إلى نقطة البداية!

حسن لـ«الوطن»: الدراسة أعدت لحل مشكلة عمرها ٥٠ عاماً.. والأخذ بملاحظات وزارة الأشغال لن يحل القضية

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

يبدو أن كل التعب والجهد والدراسات والقرارات التي تمت أو صدرت منذ عام ٢٠١٨ وحتى أيلول ٢٠٢٠ بخصوص قضية الواجهة البحرية الشرقية لمدينة طرطوس ذهبت أدراج الرياح أو في الطريق إلى ذلك بعد أن أعيدت القضية بتفاصيلها المختلفة إلى المربع الأول إثر عدم تصديق قرار اللجنة الإقليمية المتخذ بخصوصها ومن ثم إعادتها من وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى المحافظة ومجلس المدينة لتدارك الكثير من الملاحظات التي سيؤدي تداركها إلى نسف كل الدراسة التي أجريت من قبل جامعة تشرين ووافق عليها مجلس المدينة واللجنة الإقليمية العام الماضي.

مدير الشؤون الفنية في المدينة حسان نديم حسن قال مذكراً بالقضية منذ بداية اعتراض السكان على مخطط الواجهة البحرية: نتيجة المطالبات المتكررة لمالكي العقارات على الواجهة الشرقية للكورنيش البحري بضرورة تصغير مساحات المقاسم التنظيمية المعتمدة بالمخطط التنظيمي الصادر عام ٢٠٠٦ بالقرار رقم ١١٠١ وتنفيذاً للتوجيهات الحكومية لحل هذه المشكلة المزمنة، لفت إلى أنه تم إبرام عقد لإعداد دراسة تخطيطية تنظيمية للواجهة بين مجلس مدينة طرطوس وجامعة تشرين واستهدفت الدراسة المنطقة الممتدة من نهر الغمقة جنوباً وحتى مطعم مشور شمالاً بطول ١٤٠٠م تقريباً والمتضمنة ٢٧ مقسماً تنظيمياً وفق التنظيم المصدق في عام ٢٠٠٦.

ونتيجة الدراسة تم تصغير مساحات المقاسم التنظيمية ليصبح عددها ٨٠ مقسماً بدلاً من ٢٧ وأصبحت مساحات المقاسم تتراوح بين ٢٥٠م٢ و٨٥٠م٢ وعدد العقارات المشكلة لكل مقسم يتراوح بين عقار واحد و٥ عقارات لتقليل التشابكات العقارية بين أصحاب العقارات إلى حدودها الدنيا.

وأضاف: تم استلام الدراسة المعدة من قبل جامعة تشرين وعرضت على مجلس المدينة وصدر قرار المجلس باعتماد الدراسة المعدلة وتم إعلانها لتلقي الاعتراضات وبعد انتهاء مدة الإعلان تمت إحالة الدراسة مع الاعتراضات إلى مديرية الخدمات الفنية للعرض على اللجنة الفنية الإقليمية وفق أحكام المرسوم ٥ لعام ١٩٨٢ وتعديلاته.

وبعد أن اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات صدر محضر اللجنة الفنية الإقليمية الذي ارتأى فيه ممثلا وزارة الأشغال العامة والإسكان أن يتم عرض الموضوع على الوزارة لكون الدراسة اعتمدت أسباباً اجتماعية وعقارية بغض النظر عن الانسجام المعماري بين الكتل الناتجة عن الدراسة والفراغات المحيطة والخلط في الاستخدام في الكتلة الواحدة.

وقال: بالفعل تمت إحالة الإضبارة إلى وزارة الأشغال لبيان الرأي وبناءً عليه قامت الوزارة بإحالة الدراسة التنظيمية المقترحة للكورنيش البحري إلى الشركة العامة للدراسات الهندسية لتقييمها من ضمن أعمالها بما يخص تقييم المدن ذات الأهمية وذلك نظراً لوجود عقد لدراسة الإقليم الساحلي بين هيئة التخطيط الإقليمي والشركة العامة للدراسات الهندسية ومن ضمن أعماله بالمحور العمراني (سكني وصناعي) والمتعلق بتقييم تفصيلي للمدن وللبلديات ذات الأهمية.

وأضاف: ولاحقاً لذلك ورد كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان المتضمن مجموعة من الملاحظات الواجب استدراكها والواردة في كتاب الشركة العامة للدراسات الهندسية.

وتابع مدير الشؤون الفنية: وبناءً على ما سبق تم عقد عدة اجتماعات مع الجهة الدارسة (جامعة تشرين) لمناقشة الملاحظات الواردة في كتاب وزارة الأشغال وذلك في ضوء البند ٩ من المادة الخامسة من العقد رقم ٩٥ لعام ٢٠١٨ التي تنص على التزام الجهة الدارسة بإنجاز جميع التعديلات التي قد يقرها المجلس أو اللجنة الفنية الإقليمية، وتم إعداد كتاب يتضمن رداً على كل نقطة من النقاط المطلوب استدراكها في كتاب وزارة الأشغال مع تأكيد أن التعديل يستهدف منطقة مأهولة ومنظمة سابقاً وأن الأساس في إعداد الدراسة هو حل مشكلة مزمنة تجاوز عمرها ٥٠ عاماً ناتجة عن التشابكات العقارية بين مالكي العقارات المشكّلة لمقاسم الواجهة الشرقية للكورنيش البحري لمدينة طرطوس لاسيما أن عرض المنطقة يتراوح بين ٣٠ و١٣٠ متراً الأمر الذي يتطلب تحقيق المواءمة بين الواقع الذي يفرض نفسه وبين الأسس التنظيمية للوصول إلى الهدف المنشود بحل هذه المشكلة لاسيما أنها تلقى كل الاهتمام من السلطة المحلية والمركزية.

من جهة أخرى أكد لـ«الوطن» مصدر مسؤول في مجلس المدينة أنه سوف يتم الإصرار على الدراسة التي اقترنت أصلاً بموافقة المدينة وعدد من كوادر المحافظة وسوف تؤكد المدينة مرة أخرى رداً على الكتب الواردة إليها من المحافظة والوزارة ضرورة اعتماد الدراسة لأن أي تعديل فيها سيعيدنا إلى المربع الأول!

المحافظة تطالب التنقيد

وبالبحث والمتابعة تبين أن المحافظة أعادت للمدينة ردها الأول من دون إجراء وطلبت التقيد بحاشية المحافظ المسطرة على كتاب المدينة رقم ٣٣٤٣/ص تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ المتضمنة وجوب إعادة النظر بالدراسة وفق الملاحظات المحددة من قبل الدارس بشكل أصولي من خلال محضر موقع من قبل الدارس والمعنيين لديكم تمهيداً للعرض على مجلسكم في ضوء ورود أي تعديلات وفق الملاحظات الواردة بكتاب الوزارة ليصار لاحقاً إلى العرض على اللجنة الفنية الإقليمية.

أخيراً

يبقى السؤال الذي يردده كل مواطن في طرطوس أو زائر لها- وليس أصحاب العقارات الواقعة ضمن هذه الواجهة التي تم تجميدها منذ ١٩٧٦ وحتى الآن- إلى متى ستبقى هذه الواجهة أسوأ وأبشع واجهة على امتداد شواطئ البحر الأبيض المتوسط وربما على امتداد بقية البحار والمحيطات؟

مناظرات المتميزين دعوة للتفكير والتفاعل خارج المألوف

الدقاق لـ«الوطن»: نعلم جيل الشباب تبني قضية أو معارضتها وليس تبني شخص

| محمود الصالح

بروح شبابية واثقة وحماسية، ومستعدة بمسؤولية لمناقشة العديد من الجمل الجدلية التي تمس قضايا مجتمعهم بشكل عام وقضايا جيلهم بشكل خاص، انطلقت منافسات البطولة الوطنية للمناظرات المدرسية لعام ٢٠٢١ على مستوى المحافظات، وذلك بمشاركة ٢٧٠ طالباً وطالبة، يمثلون ٤٨ فريقاً، ويتنافسون على مستوى المحافظات عبر ٧٨ مباراة من خلال ٣ تجمعات جغرافية (دمشق – اللاذقية – حلب).

واتسمت بحالة من المنافسة القائمة على احترام الآخر ورأيه، والالتزام بالقواعد الإجرائية والسلوكية، وغيرها من المشاهد التي تعكس هدف المناظرة ووجوهرها، ودورها في تشكيل شخصية المناظر القوية المؤمنة بأفكارها.

وتهدف المناظرات إلى الوصول إلى حوار هادف وبناء، وتسعى الفرق المشاركة للاستفادة من هذه التجربة والعمل لتعميمها على جميع المؤسسات التي تعنى بالشباب.

وناقشت المجالس المنعقدة لهذا الخصوص الجلستين الجدليتين «هذا المجلس يعتقد أن لقاح كورونا يجب أن يكون إلزامياً لجميع السكان في سورية»، و«هذا المجلس يعتقد أنه يجب فرض ضريبة على الأثرياء عبر العالم».

وتمثل هاتان الجلستان الجدليتان انتتين من أهم قضايا العصر، وتمس السوريين، كما تمس الإنسانية جمعاء.

رئيسة هيئة التميز والإبداع هلا الدقاق تحدثت لـ«الوطن» بقولها: المناظرات المدرسية هي نشاط لا صفي موجه لطلاب المرحلة الثانوية ويشارك فيها ٢٧٠ طالباً وطالبة من مختلف المحافظات ومن المدارس العامة والخاصة والمتفوقين ومن منارات الأمانة السورية للتنمية.

تهدف هذه المناظرات المدرسية إلى إجراء الحوار المنفتح والعلمي والممنهج وبناء الشخصية والسلوك الإنساني.

وكذلك تهدف هذه المناظرات إلى تعليم طلابنا كيفية التعبير عن أنفسهم وعن أفكارهم، والأهم في كل ذلك هو أن نعلم هؤلاء الشباب تبني قضية أو نعارض قضية وليس تبني شخص وأن ندافع عن هذه القضية لمصلحة شريحة معينة، وكذلك أن نتبنى موقفاً تجاه القضية، فإما أن نعارض هذه القضية أو نؤيدها، أي نعلم الطالب كيف يؤيد وكيف يعارض وبشكل ممنهج وعلمي وأن يتم دعم الموقف الذي تتبناه بحجج وبراهين وأدلة وأن يتم تقديمه بطريقة حضارية صحيحة.

حيث مازال الخطاب عند طلابنا يستند إلى قراءة المعلومة وحفظها ونقلها، وهنا لدينا مشكلة عدم تحليل هذه المعلومة وعدم توظيفها بأسلوبنا الخاص وأن يناظر بها وأن يقنع الجمهور بموقفه ورأيه.

ولفت إلى أنه وحتى الآن يعتمد الطالب آلية السرد، وهذه المناظرات هي لتعليم الطلاب أسلوب الإقناع وكيفية توظيف المعلومات والحجج والبراهين في اكتساب رأي الجمهور.

لذلك هذه المناظرات على المستوى الفكري والثقافي هي مشروع مهم جداً لأننا من خلالها نخلق جيلاً يعرف كيف يعارض وكيف يؤيد وكيف يتبنى قضية وكيف يعارضها، حيث إن الطالب يجب أن يتبنى قضية معينة في هذا العمر الذي يمكن أن يتم خلاله تبني القضايا.

وقالت: نحاول أن نحفز الطلاب على المناقشة حيث يناقشون الآن في هذه المناظرات استبدال مادة التربية الدينية بمادة الأخلاق، وكذلك عدم تدخل الحكومة في اقتصاد الدولة وأيضاً إخفاق منظمة الصحة العالمية في مواجهة كورونا، ومناقشة واقع المدارس

> طلاب ثانوية يتناقشون حول استبدال مادة التربية الدينية بالأخلاق وعدم تدخل الدول بالاقتصاد

العامة والخاصة، ومناقشة موضوع قطع النت خلال الامتحانات، حيث يكون النقاش بين مؤيد ومعارض وكل طرف يدعم موقفه بالبراهين والأدلة، وهذه القضايا جميعها تناقش في الشارع بين الناس والبعض منها يناقش على طاولة الحكومة.

اليوم أصبح الطلاب يناقشون كل ذلك أمام جمهور وبطريقة وأسلوب علمي وبطريقة جريئة وواعية، مضيفة: لذلك نحن نعلم الجيل كيف يناقش كل هذه القضايا بشكل صحيح عوضاً عن اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي وما يتم خلالها من مهاترات غير منتجة، إذاً نريد أن نعلم أجيالنا كيف نتبنى القضايا وكيف نعارضها بأسلوب علمي وممنهج.